تم العمل ضمن المجموعة على طرح التحديات والتوصيات التي تخص موضوع الحماية على امتداد المناطق الجغرافية المتواجد فيها السوريون/ات وبناء على هذه النقاشات نستطيع أن نجمل أغلب التوصيات المقترحة كما يلي:

- فيما يتعلق بموضوع المساعدات الإنسانية:

1. الضغط لاستمرار عبور المساعدات عبر الحدود، والضغط لفتح المعابر التي تم إغلاقها (معبر اليعربية، تل أبيض، باب السلام، باب الهوى، الرمثا) دون استثناء، لما لها من تأثير على حماية الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمدنيين. حيث أن المساعدات عبر خطوط التماس غير مجدية وتواجه كثيراً من الانتقادات فيما يخص الوصول وعدالة التوزيع
2. الضغط لتجديد القرار الدولي الخاص باستمرار المساعدات الإنسانية عبر الحدود

- فيما يتعلق ببرامج الحماية نوصي بأهمية دعم البرامج التالية من الجهات المانحة في الاتحاد الأوربي لأهميتها وأثرها البالغ على تحسين ظروف حياة السوريين خاصة في الشمال السوري (شمال غرب وشمال شرق) إضافة إلى مناطق جنوب سوريا التي تعاني من نقص في برامج الدعم والخدمات المقدمة وخاصة في ظل آثار الحجر الصحي وأزمة انتشار فيروس كورونا على ضعف توفر الرعاية الكافية وعدم الوصول للخدمات وهي:

- دعم برامج متكاملة لسبل العيش والانتباه لدعم المناطق الجنوبية بتلك البرامج
- دعم تمويل الأبحاث المجتمعية المتعلقة بدراسة الظواهر التي تزايدت بشكل ملحوظ نتيجة ظروف الحرب واللجوء والهجرة وكورونا أيضا مثل ظاهرة الانتحار والعنف الأسري
- دعم برامج الحماية والدعم النفسي

- بما يخص حماية النساء:

- في ظل تأثير الحجر الصحي وأزمة انتشار كورونا على ضعف توفر الرعاية الكافية وعدم الوصول للخدمات الصحية للنساء بشكل عام وخاصة للناجيات من العنف الجنسي، إضافة لإغلاق المساحات الآمنة والمدارس مما يزيد العنف المنزلي ضد النساء والأطفال وعبء الرعاية على النساء
- دعم البرامج الخاصة بحماية النساء في حالات الحرب في مختلف المناطق واهمية استمرار البرامج التي تتابع حالات العنف الأسري والتحرش والعنف الجنسي نظرا لظروف كورونا حيث أن العديد من المساحات الامنة تم اغلاقها
- برامج دعم مشاركة النساء في العملية السياسية ووجودها في أماكن صنع القرار

- فيما يتعلق بموضوع حماية ذوي الاحتياجات الخاصة والتي تكلفت بدفع الضريبة الأكبر خلال السنوات التسع الماضية فنحن نوصي ضمن مجموعة الحماية بما يلي:

- التزام دول الأعضاء بحماية الاشخاص ذوي وذوات الاعاقة في سوريا ودول الجوار بحسب المادة ١١ من الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الاعاقة في ظل استمرار العمليات العسكرية والقصف والتهجير القسري
- دعم برامج ومشاريع خاصة بتأهيل وبناء قدرات ودمج ذوي وذوات الإعاقة وتسهيل وصولهم/ن للخدمات من خلال خلق بيئة صديقة ودعم التماسك الاجتماعي في سوريا ودول الجوار
- إتاحة الفرص وتضمين ذوي الاعاقة للمشاركة وإيصال صوتهم والتعبير عن قضاياهم واحتياجاتهم في المحافل الدولية والمحلية

- بما يتعلق بحماية اللاجئين والمهجرين قسرياً نوصي:
- تطبيق قواعد بينيرو الخاصة بحماية الملكيات الشخصية منذ ٢٠١١ حتى الآن وإلغاء كافة القوانين والتشريعات والقرارات الصادرة خلال هذه الفترة
- أن تقوم وكالات الأمم المتحدة بتسجيل المهجرين قسراً والعمل على وصول الخدمات القانونية المدنية لهم في شمال سوريا في المناطق خارج سيطرة النظام
- تسهيل الاجراءات على النازحين واللاجئين لإدارة أملاكهم خاصة فيما يتعلق بالملكية الخاصة بالنساء وتفعيل اللجان المجتمعية لإثبات الملكية.
- استمرار دعم مساعي التوثيق للانتهاكات المتعلقة بحقوق المسكن والأراضي و الممتلكات HLP.

- فيما يتعلق بمحور المعتقلين والمختفين قسراً :

1. انتشار فيروس "كورونا" ستكون له آثار كارثية على المعتقلين في سجون النظام بشكل خاص أو اية سجون بأية مناطق أخرى حيث أن العديد منهم في حالة صحية سيئة واحتُجزوا قسرياً لسنوات عديدة، وأجهزتهم المناعية من المؤكد انها قد ضعفت بسبب التعذيب والجوع ونقص الرعاية الصحية، وبناء عليه نوصي بضرورة العمل والضغط لإطلاق سراح فوري لجميع المعتقلين والمختفين قسراً وتوفير إمكانية وصول الخدمات الصحية لهم وبشكل عاجل حيث أن هذا الملف فوق أي تفاوض سياسي
2. الضغط من قبل الاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة لتأمين الوصول للجان مختصة إلى السجون السورية واالمعتقلات وأقبية الأفرع الأمنية وتقديم تقارير حول وضع المعتقلين والمختفين قسراً، وتأمين خدمات الرعاية الصحية الطبيو والنفسية، والعمل على معرفة مصير المفقودين والمفقودات وإبلاغ عائلاتهم/ن.
3. التوصية بتنظيم مؤتمر خاص حول المعتقلين والمختفين قسراً كونها قضية ويجب إيلاءها الاهتمام الدولي

- فيما يتعلق بحماية المدنيين:
- الضغط لإيقاف فوري لإطلاق النار والعمليات العسكرية والأعمال العدائية خاصة في ظل الانتهاكات المستمرة من قبل قوات النظام السوري والتي لم تتوقف على مناطق شمال غرب سوريا حتى خلال

أزمة انتشار كورونا وتطبيق إجراءات الحجر الصحي، وذلك لضمان سلامة وأمن السكان المحليين، والمهجرين قسراً إلى هذه المناطق

- دعم برامج حماية العاملين في المجال الإنساني ونشطاء المجتمع المدني في مختلف مناطق السيطرة، حيث أنهم الأكثر تعرضاً للخطر وتهديد الحياة من كل سلطات الأمر الواقع، ودعم برامج واجب الرعاية مع مخاطر تهجيرهم/ن إضافة لمخاطر تتعلق بخسارة عملهم/ن وعدم توفر قوانين تحميهم/ن سواء داخل سوريا أو البلدان المجاورة في ظل جائحة COVID19

بما يتعلق بحماية الأطفال:

- التوصية لحماية القاصرات والقاصرين من التجنيد في مختلف مناطق السيطرة
- التوصية بدعم برامج الحماية للأطفال بشكل عام وبرامج الدعم النفسي الاجتماعي، إضافة لتمويل برامج مختصة للأطفال الأيتام والمتروكين موجهة بشكل خاص لهذه الفئة وتراعي ظروفهم النفسية واحتياجاتهم.

بخصوص مخيم الهول:

- التوصية بدعم اختصاصي دولي على مستوى عالي مع خبرات مختصة للإشراف على المخيمات وتقديم التوعية والتدريبات والرعاية، وإيجاد حل لمشكلة المخيم حسب القانون الدولي

فيما يخص موضوع حماية اللاجئين بدول اللجوء:

- التزام المفوضية السامية لحقوق اللاجئين بالقوانين والاتفاقيات الدولية والبروتوكول اللاحق بمنع الترحيل القسري للاجئين في جميع أماكن تواجدهم
- التزام وكالات الأمم المتحدة بإنشاء لجان وبرامج مختصة بتتبع ورصد حالات الترحيل القسري وتتبع العائلات والأفراد ممن تم ترحيلهم وإصدار تقارير ذات صلة
- دعم برامج المشاريع صغيرة ومبادرات لتشغيل الشباب من اللاجئين في بلدان الجوار
- دعم برامج لم الشمل والحماية والرعاية الصحية والنفسية والتعليم وإعادة التوطين، ودعم برامج لم شمل الأسر والأفراد في مختلف دول الجوار او دول اللجوء
- الضغط على الحكومة اللبنانية وحتى الجهات الدولية لمتابعة أوضاع اللاجئين السوريين في المعتقل وكذلك الضغط لمنع الترحيل القسري وعدم احتجاز الوثائق الثبوتية والأوراق الشخصية سواء في المستشفيات أو على الحواجز لأن هذا الاجراء يحد من تنقل اللاجئين وكذلك يؤدي الى الخوف من التبليغ عن الشك بالإصابة بفيروس كورونا، مع التركيز لأهمية وضع آليات مراقبة تدخلات الحكومة في موضوع التعامل مع جائحة كورونا
- الضغط على المفوضية العليا للاجئين بتكثيف تقييم الحماية للاجئين في ظل هذه الظروف وتوسيع الموارد لتلبية لاحتياجات
- العمل على إيجاد آليات عملية ومجدية من شأنها الحد من خطاب الكراهية في الاتحاد الأوروبي والموجه ضد اللاجئين وعدم استخدامهم كسلاح كما حدث على الحدود اليونانية
- تخفيف القيود الأمنية المفروضة على العمل المدني والعاملين في الأردن

- التأكيد على العودة الطوعية والآمنة للاجئين السوريين بكل دول اللجوء، وإلى أماكن سكنهم الأصلية